المجلد السابع والعشرون - سبتمبر 2016
عدد خاص بأعمال مؤتمر الإمام مالك الدولي
المنعقد من 14-16 صفر 1435هـ
الموافق 17-19 ديسمبر 2013م

* *

المشاركة السياسية للإمام مالك ودورها الإصلاحي

د. حالية صالح الحنش

مقدمة

للمشاركة السياسية النافعة دور لا يستهان به في القيام بالاصلاح الاجتماعي والاقتصادي في المجتمعات، خاصة في ظل التحولات التي تشهدها المنطقة العربية بعد الربيع العربي، فتقليد الأخيار المناصب السياسية ومساهمة المخلصين في بناء مجتمعاتهم لهو في غاية الاهمية، ولا يخفى على أحد أن التراث الاسلامي يحوي العديد من النفائس في هذا المجال، ولعل ما شد نظر الباحثة إليه في هذا المضمار هو الفكر المالكي، ونظرته للمشاركة السياسية بداية من الإمام مالك ودوره الرائد في هذا المجال من خلال المساهمة الفعلية والمشاركة السياسية الناجحة والتي عادت بفائدة عظمى على المجتمع الاسلامي في ذلك الوقت، فتولي الإمام مالك منصبا إداريا وسياسيا إلى جانب منصب الفتوى والقضاء أتاح له فرصة كبيرة للاصلاح عادت بثمار لا يستهان بها في نطاق اصلاح المجتمع، وهذا ما يحتاجه المجتمع في هذا الوقت خاصة في ظل التحولات الهائلة التي تجتاح العالم.

وتفترض الباحثة أن المشاركة السياسية لها دور كبير في اصلاح المجتمع وأن تتبع الفكر المالكي سوف يعطي نموذجاً جيداً في هذا الإطار، وستستخدم هذه الدراسة المنهج التاريخي والتحليلي لتتبع الفكر المالكي من المنظور السياسي وتحليله.. وتهدف الدراسة إلى معرفة دور الإمام مالك والفكر التابع لمذهبة في المشاركة السياسية الناجعة ودورها الرائد في اصلاح المجتمع واخراجه من حالات الفساد التي كان يعيشها.

وستقسم الباحثة هذا البحث إلى ثلاثة مباحث، ففي المبحث الأول ستتناول تعريف المشاركة السياسية في الفكر السياسي والفكر الاسلامي ثم ستتطرق إلى توضيح نبذه مختصرة عن الفكر المالكي ورائده الإمام مالك وبعدها ستوضح أهمية المشاركة السياسية بشكل عام لتحقيق الأمن والاستقرار والاصلاح في المجتمعات، أما في المبحث الثاني فستتكلم عن أنواع المشاركة السياسية في فكر الإمام مالك، وماهيتها وكيفية خوض الإمام لها من خلال توليه عدد من المناصب الهامة في

الإدارة والحسبة والرقابة العامة والخاصة، إلى جانب مشاركته في التعليم والقضاء والإفتاء، بعد ذلك ستوضح في المبحث الثالث دور تلك المشاركات في اصلاح المجتمع ومساعدته في القضاء على الفساد الإداري والمجتمعي آنذاك، ثم ستختم بذكر المصادر والمراجع التي تناولتها في هذه الدراسة سائلة الله أن يلهمها الصواب في هذا الأمر لما له من أهمية في إرشاد المجتمع لتتبع النماذج الإسلامية الفريدة بدلا من استيراد الأفكار الغربية الغير مناسبة لمجتمعاتنا وثقافتنا والخروج برؤية حول مشاركة الإمام مالك في المجال السياسي، والذي يعد جانباً مغموراً نوعاً ما لهذا الإمام العظيم عليه رحمة الله.

المبحث الأول: التعاريف والأهمية

المطلب الأول: تعريف المشاركة السياسية

قبل التعرف على المشاركة السياسية ومفهومها لابد من معرفة معنى السياسة ومدلولاتها في اللغة والاصطلاح الفكري والاسلامي فالسياسة في اللغة تعني " القيام على الشيء بما يصلحه"، وقد تعني أيضا الترويض والتدريب على وضع معّين، والتربية والتوجيه، وإصدار الأمر والعناية والرعاية، والإشراف على شيء، والاهتمام به والقيام عليه وهي مشتقة من الفعل ساس يسوس[1].

أما المعنى الاصطلاحي للسياسة فيختلف باختلاف المدارس الفكرية المتبنية لمفهومها فمثلا عرفها سقراط الفيلسوف اليوناني بأنها :"فن الحكم، والسياسي هو الذي يعرف فن الحكم"[2].

وعرّفها أفلاطون بأنها:"فن تربية الأفراد في حياة جماعية مشتركة، وهي العناية بشؤون الجماعة، أو فن حكم الأفراد برضاهم، والسياسي هو الذي يعرف هذا الفن "[3].. وعرّفها ميكافيلي بأنها: "فن الإبقاء على السلطة، وتوحيدها في قبضة الحكام، بصرف النظر عن الوسيلة التي تحقق ذلك"[4].

[1].لسان العرب ، ابن منظور ، ج 6 ، ص 108 .

[2]. الاخلاق والسياسة دراسة في فلسفة الحكم، إمام عبد الفتاح إمام، ص168 .

[3]. المصدر نفسه، ص157 .

[4]. المصدر نفسه، ص157 .

فالتعاريف السابقة دارت حول فكرة واحدة وهي الحكم وما يتصل به من سلطة ، وهي نظرة قاصرة من وجهة نظر الباحثة لان السياسة منهج حياة متكامل وكل أمر في الدنيا يحتاج للسياسة حتى يستقيم وهذا هو المفهوم الذي تبناه الفكر الإسلامي بدليل قوله ﷺ "كلكم راع ومسؤول عن رعيته "[1]،كما أن السياسة في نظر التصور الإسلام تحيط بها القيم وتنطلق من داخلها وليست خداعاً أو التفاف على المحكومين .

فالسياسة لا تعني السلطة فقط أو الصراع عليها بل تدبير شؤون الأمة من قبل الحاكم وتدبير الأمة شؤونها من قبل أفرادها عن طريق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وكل فرد مسئول بشكل مباشر أو غير مباشر عن استقامة أمر نفسه وغيره وعن سياسة بلده وتقدمها سواء كان ذلك الفرد ذكر أو أنثى ، ولكن المتأخرون حصروا مصطلح السياسة في الفكر الإسلامي فيما يسمى الإمامة ومقاليد الحكم باجتهاد شخصي منهم .

ومن هنا يمكن القول بإن السياسة في التصور الإسلامي تعني "كل عمل تقوم به الأمة، وجهاز السلطة، من أجل تحقيق الأهداف الأساسية للرسالة الإسلامية التي لخّصها الفقهاء بـ"جلب المصالح ودرء المفاسد"[2].

وهكذا يتسع هذا المفهوم ليشتمل كل عمل ونشاط يمارسه، أو تقوم به الحكومة والأفراد والجماعة والمنظمات والأحزاب القائمة على أساس الإسلام من أجل: (جلب المصالح، ودرء المفاسد) لتحقيق الأمن، والدفاع الخارجي، والقضاء وتقديم الخدمات التعليمية، والطبية، وتقويم السلطة، وتحقيق العدل، وإزاحة الظلم، وحماية الأخلاق، وتوجيه الاقتصاد، وفنّ إدارة السياسة، وأمثال ذلك ممّا يدور في دائرة الرعاية والعناية بشؤون الأمة، والحفاظ على مصالحها، ودرء المفاسد عنها.

أما المشاركة السياسية فتعني في اللغة من الفعل شارك في الشيء بمعنى كان له نصيب[3]فيه، وعندما نقول مشاركة سياسية يذهب القول إلى أن المشارك وهو المواطن الذي له نصيب في الشأن

[1] أخرجه البخاري كتاب الوصايا، حديث رقم 2600، ج 2 ، ص342 .

[2] الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية، ص 5 .

[3] لسان العرب ، ابن منظور ، ج 8 ، ص68 .

السياسي، وأنه عندما يشارك المواطن سياسياً بمعنى أنه يلعب دوراً في الحياة السياسية، لأن المشاركة عمل إيجابي يساهم في رقي المجتمع وتقدمه .

أما المشـــاركة الســـياســـية من الناحية الاصـــطلاحية فلها مدلولات عديدة منها ما عرفه ماككلوسكي بقوله "المشاركة السياسية هي تلك الأنشطة الإرادية التي عن طريقها يساهم أعضاء المجتمع في اختيار الحكام، وفي تكوين السياسة العمومية بشكل مباشر أو غير مباشر."

ورأى لوينير أن المشاركة السياسية هي "كل عمل إرادي ناجح أو فاشل، منظم أو غير منظم، مرحلي أو مستمر، يفترض اللجوء إلى وسائل شرعية أوغير شرعية، بهدف التأثير على اختيارات ســياســية أو إدارة الشــؤون العامة أو اختيارات الحكام وعلى كل المســتويات الحكومية، محلية أو وطنية ".

وقيل هي:" مجموعة من الســلوكيات المتوقعة للأفراد في النظام الســياســي بدءاً من أكثرهم عمومية كالمواطنين إلى أكثرهم خصوصية كرئيس الدولة "[1].

وما يمكن اسـتنتاجه من هذه التعاريف هو أن المشـاركة السـياسـية تعني مشـاركة المواطنين في النظام السياسي، ومساهمتهم في ممارسة الحكم وأداء وظائفه وسير آلياته، فهي إذن سلوك يتخذه الأفراد أو الدولة وقد يكون منظم أو غير منظم، ولكنه في النهاية يســاهم في إدارة شــؤون البلاد بصورة إيجابية.

ونظراً لأن المشاركة السياسية غدت مبدأً ديمقراطياً ،بل من أهم مبادئ الدولة الوطنية الحديثة؛ ويمكننا على ضــوئة تمييز الأنظمة الوطنية الديمقراطية التي تقوم على المواطنة والمســاواة في الحقوق والواجبات، من الأنظمة الاسـتبدادية، الشـمولية أو التسـلطية التي تقوم على الاحتكار[2]فإنها تعد جوهراًللمواطنة ، بل هي التي تحدد الفارق النوعي بين الرعايا والمواطنين وبين الامتيازات والحقوق[3].

ولذا فهي تتخذ في الفكر الغربي أنماطاً وصـوراً متعددة منها الانتخابفحتى يشـارك الشـعب في الســـلطة عليه أن يختار ممثليه، وهذا يتم عن طريق الانتخابات التي تختلف نظمها وأنواعها من

[1] Political Development charge ،Ramond. F. Hopkims , P346.

[2] العقل السياسي العربي ، محمد عابد الجابري ، ص 55 .

[3] علم الاجتماع السياسي، فيليب برو، ترجمة د. محمد عرب صاصيلا، ص 301.

مجتمع إلى آخر، ولكنها تتفق جميعا على أن الصـــوت الذي يدلي به المواطن في الانتخابات هو النصيب الفردي للمواطن في المشاركة السياسية، وأن مجموع الأصوات والتي تشكل الغالبية هي تعبير عن إرادة الأمة.

ورغم ذلك فإن الانتخابات ليست هي الصورة أو الشكل الوحيد للمشاركة السياسية، بل إن المشاركة السياسية تتخذ عدة أشكال وصور أخرى قانونية مثل عضوية الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الفكرية، وجماعات لمصالح بصفة عامة. بالإضافة إلى صور غير قانونية مثل استخدام المال في العمل السياسي عندما يتجاوز حدودا معينة تفوق ما يسمح به القانون كالاشتراكات في الأحزاب السياسية أو كتبرعات صغيرة معلنة. كذلك فإن دراسة المشاركة السياسية لا تقتصر على السلوك السياسي الفردي، وإنما تمتد أيضا إلى العمل الجماعي[1].

نظرة في تعريفات المشاركة السياسية وتطبيقاتها الإسلامية:

وبالنظر للأمر من زاوية إسلامية نجد أن الرؤية الإسلامية للمشاركة السياسية تختلف مع التعريف الأول والثاني والذين عدّا المشاركة السياسية هي النمط الذي يستخدم لإختيار الحاكم أو المساهمة في شؤون الحكم، بينما التعريف الأخير كان قريبا من الرؤية الإسلامية للمشاركة، فكل سلوك متوقع من الفرد تجاه المجتمع وتجاه قضايا أمته هو مشاركة سياسية، لأن الغاية والقصد في النهاية مدى الإســـهام في رقي المجتمع وحل قضـــاياه المتشـــعبة وليس فقط التدافع على الحكم والانتخابات، فكل فرد يخدم أمته في موقعه الذي هو فيه ســـواء كان جنديا أو موظفا حكوميا أو مواطنا بسيطا يستخدم نفسه لأي عمل إجتماعي يعد مشاركاً سياسياً، ويدخل في إطار التصور الإســـلامي لمفهوم المشـــاركة حتى الخطيب والقاضـــي والعالم الذي ينفع الناس بعلمه يعد داخلاً دخولاً أولياً في مفهوم المشاركة السياسية

[1] المشاركة السياسية، نموذج انتخابات 1997م، خالد بن جدي، أطروحة لنيل الدكتوراه، ص 10.

المطلب الثاني: نبذه عن الفكر المالكي ورائده الإمام مالك والحياة السياسية في عصره

هو مالك بن أنس بن أبي عامر الأصبحي القحطاني اليمني، ولد سنة ثلاث وتسعين هجرية على أشهر الروايات[1]، وقدم أبوه به إلى المدينة، فنشأ وعاش فيها، ولم يستوطن غيرها، ولم يخرج منها إلا لحج أو عمرة، ومات فيهاسنة 971 هجري، وجلس لتدريس العلم وهو ابن سبع عشرة سنة[2].

وكان رحمه الله على درجة عالية من العقل والذكاء والهيبة والوقار، فقدشهد العلماء الأئمة له بذلك، منها قول سفيان بن عينية. إن بالمدينة من بورك له في عقله، يعني مالكا، وقول عبدالرحمن بن مهدي: "دخلت المدينة سنة أربع وأربعين ومائة، ومالك أسود الرأس واللحية، والناس حواليه سكوت لا يتكلم أحد منهم هيبة له، ولا يفتي أحد في مسجد رسول الله غيره، فجلست بين يديه فسألته فحدثني، فاستزدته فزادني،ثم غمزني بعض أصحابه فسكتّ، وقال: ما رأيت أثبت عقلاً من مالك. وقال: ما أدركت أحداً من علماء الحجاز إلا معظماً لمالك. وإن الله لا يجمع أمة محمد في حرمه وحرم نبيه إلا على هدى"[3].

الحياة السياسية في عصره:

كان من مشايخ مالك وأهله من شاهد كثيراً من الأحداث السياسية في القرن الأول الهجري أو سمع من أنبائها، لا سيما أنباء الخروجات والثورات، فسمع مالك من تلك الأنباء، وشاهد بنفسه أحداثاً سياسية وقعت في المدينة، وسمع أنباءاً عن أحداث وقعت في عصره ضد بني أمية، وعاصر خروج العباسيين على الأمويين واستيلاء العباسيين على الخلافة، وانتهاء أمر الأمويين في المشرق الإسلامي[4].

[1] تزيين الممالك بمناقب الإمام ملك، السيوطي، جلال الدين، ص 302 .

[2] الديباج المذهب، ابن فرجون، ص18 .

[3] مناقب مالك مع تزيين الممالك للسيوطي ، عيسى الزاوي ، ص7 .

[4] تزيين الممالك ، السيوطي، ، ص4 .

وقتل عثمان ســـنة خمس وثلاثين للهجرة، وكان مالك بن أبي عامر جد الإمام مالك أحد الأربعة الذين حملوا عثمان بعد قتله ﷺ إلى قبره بالبقيع[1]. وعلم مالك بوقعة الجمل بين جيش علي وجيش عائشــة وطلحة وابن الزبير، ثم الفتنة بين علي ومعاوية، ووقعةصـفين، وخروج الخوارج على علي وقتله سنة أربعين، وتنازل الحسن عن الخلافة لمعاوية والصلح بين الأمة على يد الحسن ﷺ، وأثر ذلك على الأمن والاســـتقرار في الدولة، وثمرات ذلك على الدين والدعوة والفتوح الاسلامية في عهد معاوية.

وعلم مالك بأنباء أخذ البيعة ليزيد بن معاوية بن أبي سفيان بالإكراه وخروج الحسين بن علي على يزيد ومقتل الحسين سنة إحدى وستين، وفرار ابن الزبير من المدينة إلى مكة هربا من الإكراه على البيعة ليزيد، ومحاصرة جيش يزيد له في الحرم ونصب المنجنيق عليها وضربها واحتراق استارها وخشبها، وتصدع جدرانها.

وكذلك، جاءه من أنباء واقعة الحرة سنة ثلاث وستين حيث استولت جيوش يزيد بن معاوية على المدينة بسـبب إعلان أهلها خلعه لما علموا من أنباء فسـقه وجوره، فاسـتباحها قائد جيش يزيد، ووقع الجنود على النســـاء ونهبوا الأموال، قال مالك: قتل يوم الحرة ســـبعمائة ممن حمل القرآن[2]، وكذلك تناهى إلى مالك خروج التوابين بقيادة سليمان بن صرد على عبيد الله بن زياد في خلافة مروان بن الحكم سنة خمس وستين ثأرا للحسين، بعد مقتل سليمان بن صرد وأصحابه، ثم خروج إبراهيم بن الاشتر النخعي بالكوفة وقتله عبيد الله بن زياد سنهة سبع وستين، ثم مقتل عبد الله بن الزبير سنة ثلاثة وسبعين، بعد أن حاصرته جيوش عبد الملك بن مروان داخل الحرم وضرب الكعبة بالمنجنيق، حتى أصـــيب ابن الزبير وقتل. وسمع مالك الكثير من أنباء ثورات الخوارج في أرجاء الدولة الإسلامية، وشاهد بعضها[3].

كل هذه الأحداث والثورات التي شـــهدها مالك والتي غلب عليها طابع الثورات والتمرد جعلت مالكا ينأى بنفسه عن المساهمة في ذلك مما جعل البعض يتهمه بالرضى عن الحكام وعدم مقارعتهم ورد ظلمهم، والحق أن هذا غير صحيح فهو إنما فعل ذلك يقيناً منه بأن الرفق أفضل في

[1] المرجع نفسه ، ص4 .

[2] الجامع في السنن والآداب والمغازي والتاريخ ، أبو زيد القيرواني، ص 155 .

[3] الكامل في التاريخ، عز الدين ابن الأثير، ج2 ص399.

نصح الحاكم من الثورة، ولخوفه مما تسببه الثورات من إزهاق أرواح بريئة، ورغم ذلك كما سيأتي فإن له مواقف شجاعة في مقارعة الظلم والسعي لإحلال العدل والمشاركة السياسية في مجال تقليد الوظائف العامة لإصلاح ما يفسده بعض الحكام.

وقد رأى مالك أن العباسيين استولوا على الخلافة بطريق الخروج والثورة ولم يكن حالهم بأحسن من حال الأمويين، فقد عضوا عليها وجعلوها وراثية فيهم، وواجهوا العلويين الذين كانوا يرون أنفسهم أحق بالخلافة بالقمع والاضطهاد والتضييق والتشريد.

كذلك رأى مالك كيف أن مدينة الرسول ﷺ تستباح حرماتها، ويقتل العباسيون فيها أبناء المهاجرين والأنصار، ويستذلونهم في سبيل إقرار الأمن لمصلحة حكمهم وولايتهم، فقد شاهد خروج (محمد النفس الزكية بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب) في المدينة على أبي جعفر سنة مائة وخمسة وأربعين، وما نتج عن ذلك من تضييق على أهل المدينة جيران رسول الله ﷺ واضطهاد لآل علي بن أبي طالب وتقييدهم وجلبهم إلى العراق[1].

كل هذه الأحداث جعلت لدى مالك قناعات معينة في مجال العمل السياسي منها أن الرفق والنصح للحاكم أفضل من التمرد والثورة لما للثورة من تبعات ولإنه يعرف أن من يصل إلى الحكم لن يتنازل عنه بسهولة مما يجعل الأمة تضيع في ثورات متتالية بين متطلع للحكم وجالساً عليه، ولعله ترجحت لديه أن المفسدة في ظلم أولى الأمر إذا رافقه استقرار سياسي واستتباب للأمن أخف وأهون من المفسدة التي تقترن بالعنف والصراع أو تعقبه، فإن القتل والتشريد والتضييق وضنك العيش المصاحب للخروج على ولي الأمر أو الناتج عنه لا يصيب الخارجين خاصة، وإنما يعم أثرها على المجتمع ككل مما يبرر مدى الطاعة التي كان يكنها مالك لولي الأمر والإحترام له، ولذا لم يعرف عنه العداء مع أي طرف سياسي، وكانت سياسة الرفق والنصح هي سياسته في اصلاح المجتمع والحكام.

[1] تاريخ الرسل والملوك، أبو جعفر الطبري، ج7ص 564 .

المطلب الثالث: أهمية المشاركة السياسية

بما أن المشاركة السياسية سلوك تطوعي، ونشاط إرادي، حيث أن المواطنين يقومون بتقديم جهودهم التطوعية لشعورهم بالمسؤولية الاجتماعية تجاه الأهداف والقضايا في مجتمعهم ، فإنها الأساس الذي تقوم عليه الديمقراطية، بل إن نمو وتطور الديمقراطية، يتوقف على إتاحة فرص المشاركة السياسية، وجعلها حقوقاً يتمتع بها كل إنسان في المجتمع[1].

وبما إنها سلوك إيجابي واقعي، بمعنى أنها تترجم إلى أعمال فعلية وتطبيقية وثيقة الصلة بحياة الناس لذلك فهي لا تقتصر على مكان محدد ولا تتقيد بحدود جغرافية معينة فقد تكون على نطاق محلي أو إقليمي أو قومي.

ولذا فمن مكامن الأهمية للمشاركة السياسية أنها تنمي في الأفراد الشعور بالمسؤولية وروح المبادرة والاعتماد على الذات والولاء للمجتمع والرغبة في تحويل الأهداف التي يريدون بلوغها إلى واقع معاش[2].

ومن هذا المنطلق فإن للمشاركة السياسية أهمية للفرد والمجتمع على حد سواء ويمكن تقسيمها إلى :

1- أهمية عامة:

- مساعدتها على المشاركة الفعالة في الحياة العامة للمجتمع عن طريق التعبير الإيجابي عن الآراء والأفكار فيما يجب اتخاذه من قرارات وقوانين وسياسات، وفى البرامج والسياسات لرفع حياة الناس في مختلف المجالات.

- قيامها بلعب دور محورى ومؤثر فى أنشطة المجتمع المختلفة بالشكل الذى يؤثر على حاضرهم ومستقبلهم ويشعرهم بأهمية دورهم وانعكاساته على دعم مسيرة التنمية .

- قدرتها على تقوية الروابط بين مختلف فئات المجتمع، وجماعاته بغية تحقيق نوع من التكامل و والتفاعل بين هذه الفئات بما يحقق المصالح المشتركة لهذه الفئات والجماعات.

- تخفيفها الأعباء الملقاة على كاهل الدولة باعتبارها تساعد على خلق روح الوعي، والتكاتف بين المواطنين مما يساعد الحكومة إلى الوصول إلى أهدافها بسرعة .

---

[1] المشاركة السياسية، نموذج انتخابات 1997م ، خالد بن جدي، أطروحة لنيل الدكتوراه، ص 9.

[2] 21 المرجع نفسه، ص 10.

– تعد مؤشراً جيد لمعرفة حال المجتمع وتداعياته حيال السياسات العامة للدولة حيث أثبتت بعض الدراسات أن المشاركة الجماهيرية تزداد مع زيادة الرضا عن هذه السياسات والعكس صحيح ، وأن الذين يهتمون بالمشكلات العامة هم أكثر الناس رضاء عن المجتمع.

– تعد مؤشراً على توفر الضمانات القانونية والدستورية التى تضمن للمواطنين الأمن والأمان والمناخ الديمقراطى السليم، وسيادة القانون وحرية التفكير والتعبير بما يتفق والمصالح العليا فى المجتمع[1].

2- **أهمية خاصة :**

– المشاركة تعد أفضل وسيلة لحماية المصالح الفردية[2].

– تساعد المشاركة في التأثير على صنع السياسات العامة في المجتمع لتكون ملائمة للاحتياجات الفعلية والرغبات الخاصة بأفراد المجتمع.

– تعمل على تحقيق مصالح شخصية تتمثل في السيطرة، والتمتع بالنفوذ، وتحقيق منافع مادية وغيرها من المصالح الشخصية.

– تحقق المكانة المتميزة بين أفراد المجتمع، واكتساب الشهرة، والحصول على التقدير والاحترام.

– تعمل على اشباع الحاجة إلى المشاركة، حيث تنقسم حاجات الإنسان إلى مستويات خمس هى: الحاجات الأساسية كالمأكل والملبس، والحاجة إلى الأمن والطمأنينة، والحاجة إلى المشاركة، والحاجة إلى العاطفة والتقدير، والحاجة إلى تحقيق الذات.

أما في الفكر الإسلامي فأهمية المشاركة السياسية تنبثق من مفهومها فالمشاركة السياسية في الإسلام أوسع نطاقاً من المشاركة السياسية في الفكر السياسي فهي تنطلق من منصة الحكم لتصل إلى أدنى الحرف والأعمال المجتمعية البسيطة، وتتجسد فيها الأمانة والمسؤولية العميقة من قبل

22 المرجع السابق، ص 10

23 المرجع نفسه، ص 10

الجميع والنصـــح والتكاتف إعمالاً لحديث "كلكم راع وكلكم مســؤول عن رعيته" [1] وحديث " الدين النصيحة قلنا لمن قال: لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم"[2].

فالمشـاركة في منظومة الإسـلام تسـمح بدخول الجميع فيها، ولذا فأهميتها هنا تندرج تحتها كل ما ذكر في البنود السابقة وتتسع لتصل إلى وجوب إلتزامها فكراً وسلوكاً من قبل الجميع، وليست اختيارية أو فضــولاً بل هي تندرج تحت قواعد ربانية مبنية على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر،والتعاون على البر والتقوى والمشـــورة ، وإماطة الأذى عن الطريق، وأداء الأعمال بإتقان، وتوسـيد الأمر لأهله، والبعد عن مواطن الريبة والخيانة ، فهي منظومة قيم متسـلسـلة تنصـب في صالح المجتمع لخلق توازن عادل بين كل الفئات .

المبحث الثاني: المشاركة السياسية في فكر الإمام مالك "الكيفية والمنهج"

كان للإمام مالك مشاركات فعالة سياسياً بالرغم من عدم رضاه الخروج عن الحاكم كما سبق والثورة عليه، حيث شـارك في الأمور العامة والخاصـة وتقلد العديد من المناصـب، والوسـاطات السياسية، والتي ساهمت في إصلاح ذات البين وصلاح المجتمع، ولمزيد من الإيضاح يمكن تقسيم المشاركة السياسية للإمام مالك كما يلي:

1-مشاركته في الوساطة السياسية

روى الطبري أن أبا جعفر المنصور انتدب مالكاً سنة 441هـ ليقوم بإقناع آل الحسن بن علي بتسـليم محمد النفس الزكية وأخيه إبراهيم إلى أبي جعفر، وأرسـل بصـحبته قاضـي المدينة محمد بن عمران[3].

ورغم مقتل محمد إلا ان من المؤكد أن مالكـاً لم يكن يعلم بالأمر، ولا بما يخفيه أبو جعفر وعندما قام بهذا العمل إنما كان همه الأساسي الإصلاح وإنهاء الفتنة وصيانة دماء المسلمين، ولكن هذا الفعل بحد ذاته كان مشـاركة سياسية فاعلة سـاعدت على الاصـلاح، وإنهاء أنهار من الدماء من التدفق، وهذا يعد من أهم أولويات مالك واهتماماته في هذه المرحلة

[1] أخرجه البخاري كتاب الوصايا ، حديث رقم 2600 ، ج 2 ص342 .

[2] أخرجه مسلم كتاب الإيمان ، حديث رقم (55 ، ج ص 75 .

[3] تاريخ الرسل والملوك، الطبري، ج7 ص 539.

2- توليه منصب الرقابة العامة والمحاسبة

كان لقبول مالك التوسط بين أبي جعفر واعدائه السياسيين دور كبير في ترشيحه من قبل أبي جعفر لمنصب سياسي مهم وهو منصب عام جوهره الرقابة العامة والمحاسبة النافذة في ناحية الحجاز كلها.

فقد ورد أنه في عام 841هـ حج أبوجعفر، وكان قد أوعز بأن يكلف مالك بالحج والمثول بين يديه بمنى. وقد روي عن مالك من أمر هذه المقابلة ما يأتي: "فلما دنوت منه رحب بي وقرب، ثم قال: ههنا إليّ. فأوفيت للجلوس. فقال: ههنا. فلم يزل يدنيني حتى جلست إليه وألصقتر كبتي بركبتيه، ثم كان أول ما تكلم به أن قال: والله الذي لا إله إلا هو ما أمرت بالذي كان ولا علمته، وإنه لا يزال أهل الحرمين بخير ما كنت بين أظهرهم، وإني إخالك أمانا لهم من عذاب الله، وقد رفع الله بك عنهم سطوة عظيمة، فإنهم أسرع الناس للفتن، وقد أمرت بعدو الله أن يؤتى به من المدينة إلى العراق وأمرت بضيق حبسه والاستبلاغ في امتهانه، ولابد أن أنزل به من العقوبة أضعاف ما نالك منه"[1].

وبالفعل كان لتلك المقابلة وقعها العظيم على الإمام مالك فقد تضمنت الاعتذار من الخليفة لمالك للإهانة التي ألحقها به جعفر بن سليمان عند تسلمه ولاية المدينة سنة 641هـ. وتضمنت الاعتراف بفضل مالك وعظيم قدره والثناء عليه لسيرته السياسية بعد محنته على يد والي المدينة السابق بسبب طلاق المكره .

وفي المقابل كان محورها التركيز على منهجمالك في الإصلاح وإقرار الأمن لأنه كان في نظر أبي جعفر ناصحاً أميناً، غير متطلع لشق عصى الطاعة ومعارضة الجماعة، عازفاً عن التكلم في السياسة، قديراً على أداء ما يعهد إليه، لذلك عزم على منحه سلطة عامة رقابية ومحاسبية يخضع لها الناس جميعاً في الحجاز بما فيهم الولاة والقضاة؛ فقال له: إن رابك ريب في عامل المدنية أوعامل مكة، أو أحد من عمال الحجاز في ذاتك أو ذات غيرك أو سوء سيرة في الرعية فاكتب إلي بذلك، أنزل بهم ما يستحقون، وقدكتبت إلى عمالي بهذا، وأنت حقيق أن تطاع ويسمع منك[2]. ولم يكن من مالك إلا قبول هذا المنصب لرغبة منه في الاصلاح وتربع على قمة هرم

[1] ترتيب المدارك ، عياض ، ص 229

[2] المرجع السابق ، ج1، ص 209

الإدارة والحكم في الحجاز كلها، وأصبح نائبا أول للخليفة في شؤون الرقابة العامة والمحاسبة السياسية في تلك الولاية.

ومن هنا يمكن القول إن المشاركة السياسية لمالك في هذا الأمر لم تخرج عن مبدأ الإصلاح الذي ينشده وكان هذا هو المقصد الأول من ورائه.. فهذ المنصب قد أكسبه الهيبة التي تؤهله لعملية الإصلاح الذي يبغيه فقد ورد عن الشافعي أنه حمل كتاباً من والي مكة إلى والي المدينة يطلب منه إيصال الشافعي إلى مالك، قال الشافعي فأبلغت الكتاب إلى الوالي، فلما قرأه قال: يا فتى؛ إن المشي من جوف المدينة إلى جوف مكة حافياً راجلاً أهون عليّ من المشي إلى باب مالك بن أنس، فلست أرى الذلة حتى أقف على بابه[1].

وكذلك سأله القاضي جرير بن عبد الحميد عن حديث وهو قائم فأمر بحبسه، فقيل: إنه قاض، فقال: أحق أن يؤدب، احبسوه؛ فحبس إلى الغد[2].

3- تقليده منصب الإفتاء

ولم تقتصر مشاركة مالك السياسية على تسلمه منصب الرقابة المحاسبية على الرعية ورجال الحكم والقضاة في الحجاز فقط، فقد تسلم أيضاً منصب الإفتاء في المدينة، وأمر أبو جعفر أن ينادى :"ألا لا يفتي الناس في المدينة إلا مالك بن أنس وابن أبي ذئب"[3]، فانجمع لمالك منصبان سياسيان هامان يعد صاحبهما من علية رجال الدولة، وحظي باحترام عظيم من قبل أبي جعفر، فكان إذا دخل عليه لا يكاد يراه حتى يناديه: "إلى ههنا يا أبا عبدالله، أنت حقيق بكل خير وإكرام"[4].

بل أراد أبو جعفر توحيد الناس على مذهب الإمام مالك، فقال له: " أصلح الله أمير المؤمنين، إن أهل العراق لا يرضون علمنا، ولا يرون في عملهم رأينا. فقال أبو جعفر: يحملون عليه، ونضرب عليه هاماتهم بالسيف، ونقطع طي ظهورهم بالسياط، فتعجل[5]، ولكن مالكا رفض ذلك ورفض العنف في هذا الأمر.

---

[1] الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، مالك، الشافعي، وأبي حنيفة ،ابن عبد البر، ص 24 .

[2] الديباج المذهب ، ابن فرحون، ص 24 .

[3] مناقب مالك،الزواوي، ص13 .

[4] ترتيب المدارك عياض، ج1، ص 212 .

[5] الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، مالك، الشافعي، وأبي حنيفة ، ابن عبد البر ، ص41 .

من هنا يمكن القول إن المشاركة السياسية للإمام مالك قد تخللتها مجالات متعددة، ولكنها لم تكن مستهدفه بحد ذاتها بقدر ما كان الغرض منها الإصلاح والرغبة في تحقيق الرقي والأمن والإستقرار للمجتمع.

4- النصح ومحاولة إخماد الفتن

لقد حاول الإمام مالك النصح للخارجين عن الخليفة ومنهم محمدالنفس الزكية، والذي كان من أمره أنه كان من أفضل آل البيت في زمانه حتى بلغ من فضله وإمامته أن عقد الهاشميون ومنهم العباسيون البيعة له للخروج على الأمويين لكن العباسيين خرجوا على الأمويين قبله، فاستولى أبوالعباس السفاح على السلطة، ثم جعل الخلافة من بعده لأخيه أبي جعفر.

وخشي العباسيون حركة محمد النفس الزكية وأخيه إبراهيم، فجعلوها أولى أولوياتهم السياسية، فجهد أبوالعباس لاعتقاله وأخيه، لكنه فشل ومات قبل أن يتحقق له اعتقالهما. وتابع أبو جعفر سياسة أبي العباس لاعتقال محمد وأخيه والقضاء على حركتهما، فلم يفلح؛ فقبض على أبيهما عبدالله فلم يزل يؤذيه ويبالغ في أذاه حتى استفز محمدا، فأعلن الخروج في المدينة فقال أبوجعفر: استخرجت الثعلب من جحره"[1]. ورغم ذلك ورد ما يدل على أن مالكا حرّض على الخروج على الحاكم الظالم، كما ورد من أن أحد الطالبيين شكى إليه ما لحقهم من أذى واضطهاد، فقال مالك: اصبر حتى يأتي تأويل هذه الآية: ﴿ وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ فِى ٱلْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ ٱلْوَٰرِثِينَ ﴾ [القصص:5] وقد استفتاه الرشيد عن حكم قتال من خرجوا على السلطان، فأجابه مالك: "إن كان خروجهم عن ظلم من السلطان فلا يحل قتالهم، وإن كانوا إنما شقوا عصى الطاعة فقتالهم حلال[2].

فكيف الجمع بين الحالتين؛ حالة تشجيعه الخروج على الحاكم الظالم وحالة عدم وقوفه مع الخارجين عن الحكام آنذاك ، والظاهر أن مالك نظر للمصلحة فلم يؤيد الخارجين ونصحهم ورغم ذلك لا معارضة بين ذلك وعدم رضاه بظلم الحكام، ومما يدل على ذلك حصول ما توقعه لمحمد النفس الزكية وذلك أنه لما خرج محمد حاصر جيش أبي جعفر المدينة وأحكم الحصار عليها، فخطب محمد في أتباعه وأنصاره، فقال: يا أيها الناس، إن هذا الرجل- يقصد عيسى بن موسى

[1] تاريخ الرسل والملوك، أبو جعفر الطبري، ج7، ص 564 .

[2] رفع الإصر عن قضاة مصر، ابن حجر العسقلاني ، ص 169

قائد جيش أبي جعفر-قد قرب منكم في عدد وعدة، وقد حللتكم من بيعتي، فمن أحب المقام فليقم، ومن أحب الانصراف فلينصرف فتسللوا حتى بقي في شرذمة ليست بالكثيرة بعد أن كان عدد من خرجوا معه أول الأمر يقارب مائة ألف[1] من أهل المدينة وما حولها.

وقد أكد الواقع اجتهاد مالك فقد فشل الخروج وقضي على الخارجين، وقتل محمد النفس الزكية وأذل أهل المدينة، فكان ذلك دليلا على سعة أفقه، فيمكن القول هنا أنه كان يرى وجوب طاعة أئمة الجور للضرورة وليس مطلقاً، بدليل أنه كره القتال تحت راية ولاة الجور، فروي عنه عندما سئل عن الخروج معهم فقال: لا يجب الخروج معهم لكيلا يعينهم على ما يقصدون من الدماء"[2].

فرجحان المفسدة في الخروج في نظره هو مستنده في عدم الخروج على أئمة الجور زمانه، والاكتفاء ببذل النصيحة لهم، ولكن رغم ذلك لم يترك مالك المشاركة السياسية مطلقاً بل اعتماد منهج المشاركة السياسية وسيلة للإصلاح، ولعله أدرك أن مصلحة الدين والأمة تقتضي ذلك، والمصلحة أصل من أصوله، ومما سبق يتبين أن تلك المشاركات السياسية والانماط السابقة تستند إلى قناعات ومنهج يختص به الإمام مالك في هذا المضمار، والتي يمكن تحديدها في النقاط التالية:

1-التلطف في مخاطبة الحاكم

سبق أن أشرنا إلى أن الإمام مالك لم ينتهج منهج معاداة الحكام ولا استعدائهم، ومما يدل على ذلك بالإضافة إلى ماسبق الحديث عنه من أن أبا جعفر استدعى مالكاً وأبا حنيفة وابن أبي ذئب، فسألهم: "كيف ترون هذا الأمر الذي أعطاني الله، هل أنا لذلك أهل فقال ابن أبي ذئب:"إن الخلافة تكون بإجماع أهل التقوى عليها،والعون لمن وليها، وأنت وأعوانك كنتم خارجين من التوفيق عالين على لخلق". وكان مما قال أبو حنيفة : "إذا أنت نصحت لنفسك علمت أنك لم ترد الله باجتماعنا، إنما أردت أن تعلم العامة أن نقول فيك ما تهواه مخافة سيفك وحبسك، ولقد وليت الخلافة، وما اجتمع عليك نفسان من أهل التقوى، والخلافة تكون عن إجماع المسلمين ومشورتهم". وكان مما قال مالك:"لو يرك الله أهلاً لذلك ما قدر لك ملك أمر الأمة، وأزال عنهم

[1] تاريخ الرسل والملوك ، الطبري، ج7، ص582-586 .

[2] الذخيرة ، شهاب الدين القرافي، ج3، ص 404 .

من بَعُد من نبيهم، وقرب هذا الأمر من أهل بيته؛ أعانك الله على ما ولاك وألهمك الشكر على ما خولك، وأعانك على من استرعاك"[1].

فيلاحظ أن رد أبي حنيفة وابن أبي ذئب أشد من رد مالك الذي عمد إلى الرد اللين الذي لا يحتوي على الشدة، ولكن لا يعني تلطفه في مخاطبة ولي الأمر الضعف في بذل النصيحة له، ويدل على ذلك قوله: "لا ينبغي المقام بأرض عمل فيها بغير الحق، والسب للسلف الصالح، وأرض الله واسعة، ولقد أنعم الله على عبد أدرك حقا فعمل به"، وقوله :"وينبغي للناس أن يأمروا بطاعة الله، فإن عصوا كانوا شهوداً على من عصاه"[2].

و هنا يأتي سؤال مهم؛ أيهما أجدى مع الحاكم النصح باللين والرفق أم بالعنف والشدة ؟، لأن هناك من الدعاة، ومن المدارس الفكرية والتيارات السياسية من يتبنى منهج العنف في النقد، والقسوة في الخطاب السياسي والحقيقية أن الأمر يرجع للذكاء والفطنة من العالم والداعية وفهم نفسية الحاكم، فإن كان ممن تجدي معهم القسوة فعلها، وإن كانت القسوة ستسبب انقطاع العلاقة بينهم وبينه ونشوء الخصومة فالأولى تجنبها والبعد عنها، ولا مبالغة إن تم القول بإن مالك اكان لدية فطنة كبيرة شهد له فيها جم غفير من العلماء، وكان يرجح المصلحة في كل الأعمال التي يشارك فيها قدر المستطاع.

2- عدم المبالغة في توقير الحاكم

روي عن مالك قوله: دخلت على أبي جعفر فرأيت غير واحد من بني هاشم يقبل يده المرتين والثلاث، ورزقني الله العافية فلم أقبل له يداً[3].

يظهر من هذه الرواية أن الإمام مالكا كان يرى تقبيل يد الخليفة نوع بلاء، لذلك ما كان يفعله، وهذا يؤكد أن مدحه لأبي جعفر في الرواية السالفة كان للضرورة اجتلاباً للمصلحة واجتناباً للمفسدة، فتملق الحاكم والمبالغة في ذلك لم يكن من طبعة، ولم يقدم عليه، وكان يعده مكروهاً وغير مستحب.

---

[1] أخبار أبي حنيفة وأصحابه، الصيمري، ص 59-60

[2] الرسالة في فقه الإمم مالك، أبو زيد القيرواني، ص 155-157 .

[3] الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء "مالك، الشافعي، وأبي حنيفة"، ابن عبد الر ، ص42 .

3- الصدق والإخلاص

ظهر ذلك في موقفه من عرض أبي جعفر عليه أن يجمع الناس على قوله، ويجعل قانون القضاء الاجتهادي على وفق رأيه، لكنه رفض ذلك، مبيناً أن أنظار أهل الاجتهاد تختلف، فغيره يرى غير مايراه[1]فتوحيد الفتوى في القضاء الاجتهادي على رأي مجتهد واحد فيه حجر فكري، لاسيما والعصر عصر نشاط فكري متوقد، وهو بموقفه هذا قد أسهم في النهضة الفكرية في ذلك الوقت وساعد على بلوغها أوجها، وذلك ممّا يحسب له في المجال السياسي ويعد دليلا قويا على حنكته وبعد نظره ورغبته في الإصلاح من موقعه الذي هو فيه واستغلال ذلك لفرض الرأي الصائب وإبعاد الخليفة عن تعطيل مسار الحق.

4- عدم رضاه عن ظلم الحكام واغتصابهم السلطة:

أظهرت بعض الروايات التاريخية أن الإمام لم يكن راضياً عن سيرة الحكام العباسيين، وعن أخذهم البيعة بالإكراه، ومن تلك الرويات ما جاء من سؤال أحد الأندلسيين عن عبد الرحمن بن معاوية- الداخل - فأجاب الأندلسي: إنه يأكل خبز الشعير، ويلبس الصوف، ويجاهد في سبيل الله...فقال مالك ليت أن الله زين حرمنا بمثله، فنقم العباسيون عليه[2]، وأيضا ما روى ابن عبد البر حيث قال: ذكر أحمد بن حنبل أن مالكاً كان لا يجيز طلاق المكره، فضرب في ذلك[3]وهذا في نظر أبي جعفر ووالية على المدينة يمثل عدم رضا عن العباسيين وقدحاً لهم، لإنهم كانوا يأخذون البيعة بالإكراه ، ويؤيد هذا ما ذكره ابن خلدون حيث قال :"كان الخلفاء يستحلفون على العهد، ويستوعبون الأيمان كلها لذلك، فسمي الاستيعاب أيمان البيعة، لأنها أيمان تؤكد بها البيعة، وكان الإكراه فيها أكثر وأغلب، ولهذا لماأفتى مالك بسقوط يمين الإكراه أنكرها الولاة عليه، ورأوها قادحة في أيمان البيعة، ووقع في محنة[4].

[1] ترتيب المدارك،عياض بن موسى، ج1 ص 192.

[2] سرح العيون في شرح رسالة ابن خلدون،جمال الدين ابن نباتة المصري ، ص 262

[3] الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، مالك، الشافعي، وأبي حنيفة ، ابن عبد البر، ص 23 .

[4] المقدمة،ابن خلدون ، ص 187

كل هذه الأحداث تظهر مدى سخط الإمام مالك على ظلم الحكام وعدم تأييده لهم ، ولكنه لم يعمد إلى الطرق المباشرة لإظهار هذا الأمر لما فيها من مفسدة مفضية إلى تجبر أولئك الحكام وتقييده عن أداء دوره الإصلاحي في المجتمع

المبحث الثالث: دور مشاركات مالك في الاصلاح وأثره على الأوضاع اليوم

من كل ما سبق يتبين أن الإمام مالكا ما كان يجد حرجاً في المشاركة السياسية، لكن ينبغي أن لا نطلق نسبة ذلك إليه، ذلك أننا لا نظن أنه كان سيقدم على المشاركة السياسية لو لم يعلم أنه سيتمكن من ممارسة منهجه الإصلاحي، وأن ما سيترتب على المشاركة من المصالح أعظم مما سيترتب عليها من المفاسد، وهو في ذلك يغفل ما تستجلبه مشاركته من مفسدة إيذاء شريحة من الناس لسمعته، باتهامهم إياه أنه من علماءالسلاطين أو علماء الدنيا، وذلك ما قد وقع فعلا، فقد قال له بعض تلاميذه في شأن دخوله على الخلفاء: إن الناس يستكثرون أنك تدخل على الأمراء فقال: إن ذلك بالحمل على نفسي، وذلك أنه ربما استشير من لا ينبغي"[1]، فيؤخذ من هذا القول ما يلي:

1- أنه كان يعدّ مصلحته الخاصة ملغاة في جانب مصلحة الدين والأمة، فيرضى بالدخول على الأمراء لئلا يستفرد بهم الفساق وأهل الفساد.

2- خوفه من احتكار الفساق وأهل الفساد للشورى وبالتالي احتكارهم للوظائف العليا في الدولة، فينخر الفساد مؤسسات الدولة.

أما بالنسبة لقبوله المشاركة السياسية في عهد أبي جعفر المنصور فربما نظراً لخصال الخير التي ألفاها فيه، ومنها: خصلةالعلم، فورد أن مالكا قال في شأن مقابلته لأبي جعفر: ثم فاتحني – يقصد أباجعفر – في من مضى من السلف والعلماء، فوجدته أعلم الناس، ثم فاتحني في العلم والفقه فوجدته أعلم الناس بما اجتمعوا عليه، وأعرفهم بما اختلفوا فيه، حافظا لما روى[2]، لقد جمع أبو جعفر بين الإمامتين: إمامة العلم وإمامة الحكم. وكان لا يجهل ذلك من نفسه، فقد قال

[1] مالك" حياته، عصره ، آراؤه، فقهه" ، محمد أبو زهرة ، ص 65.

[2] الديباج المذهب، ابن فرحون، ص 25 .

لمالك في مقابلته له بمنى: "لم يبق في الناس أفقه مني ومنك"[1]، وفي رواية: يا أبا عبدالله، ذهب الناس فلم يبق غيري وغيرك، ويؤكد ذلك مناظرات دارت بينه وبين مالك في المسجد النبوي[2].

كل تلك الأمور تعطينا مؤشراً صالحاً بجواز المشاركة السياسية في شؤون الحكم من العلماء وأصحاب الدين والفقه إن كان في مشاركتهم تلك مصلحة للأمة ، وعزوف الكثير من المتدينين عن تشكيل أحزاب سياسية يعد قصوراً فيعملية الإصلاح لإن هذه هي الطريقة العصرية للوصول إلى مراكز اتخاذ القرارات والتأثير على الرأي العام.

النقطة الأخرى التي يجب التركيز عليها هنا هي مدى اتساع المشاركة السياسية في فكرنا الإسلامي، وكذا في الرأي الحديث من الفكر السياسي،وعدم اقتصارها على المشاركة في شؤون الحكم فقط، فيجب إشعار جميع المواطنين في أي مركز يحتلونه بإنهم في موقع مشاركة سياسية ماداموا يخدموا بلدهم في مواقعهم، وإن انضمامهم للتكتلات السياسية نوع من المشاركة الفعالة بشرط العمل من أجل خدمة البلد والصالح العام.

كما لا يجب إغفال قصور العلماء في مسالة المشاركة السياسية بدعوى الزهد في الحكم، وعدم اتخاذها مطية للإصلاح السياسي والاقتصادي في المجتمع وكذا الإصلاح الإجتماعي لمحاربة الفساد كما فعل مالك مع القضاة والأمراء.

والشيء المهم أيضاً، أن الواجب المحتم على العلماء في درء الفتن والقضاء عليها عبر الكلمة الطيبة والتوعية الجماهيرية والقرب من الفئات الحاكمة والإصلاح بين الخصوم السياسيين كما فعل مالك عندما صان المدينة من أنهار الدماء التي كانت ستجري لو لم يسلم محمد النفس الزكية نفسه للخليفة أبي جعفر المنصور.

وأخيراً.. لا ينبغي إغفال الشخصية السياسية البارزة للإمام مالك، والتي كان لها دوراً في تقليده كل المناصب التي تقلدها ومدى رهبة الناس منه وكمية التوقير والاحترام الذي ناله من جميع من حوله، خصوماً وأصدقاء حكام ومحكومين، وهذه السمة تعد ضرورية في أي سياسي يريد محاربة الفساد في مجتمعة والإصلاح المجتمعي والسياسي.

[1] الترغيب والترهيب، المنذري، ج1، ص14 .

[2] ترتيب المدارك،عياض، ج1، ص 211 .

كل تلك الأمور ساعدت على تخطي العديد من العقبات، وساعدت على الإصلاح السياسي والمجتمعي حيث كان القضاة يخافون من الجور خوفاً من رقابة مالك الشديدة عليهم، كما صار الحكام والولاة يحسبوا للمظالم حساب بسبب شدة مالك في هذا الأمر وزالت الرهبة من نفوس العامة والخوف من الولاة وبطشهم لإنهم وجدوا لهم من يردعهم ويردهم عما يريدونه من ترهيب وإفساد.

الخاتمة

أولا: النتائج

1- يتسع مفهوم المشاركة السياسية في الفكر السياسي الإسلامي ليشمل كل مكونات الحكم، والوظائف العامة والخاصة، وكل ما يساهم في بناء المجتمع وصلاحه.

2- قد تكون المشاركة السياسية إرادية أو غير إرادية،ولكنها في كل الأحوال تنصب في قالب واحد من حيث المساهمة في بناء المجتمع ورقيه.

3- كان للإمام مالك مساهمات عديدة في المشاركة السياسية كتعيينه في منصب حكومي رفيع المستوى كرقيب على الولاة والقضاة من قبل الخليفة أبو جعفر المنصور، وكذا مساعدته في إحلال الأمن في البلاد والقضاء على الفتن.

4- لم يكن من منهج الإمام رحمه الله السكوت عن الباطل، ولكنه كان يعمد إلى الرفق واللين في عملية التغيير والبناء.

5- كل مساهمات الإمام السياسية كانت لغرض الإصلاح وإحداث التغيير، ومحاربة الفساد الإداري، وليس لرغبة السلطة والحكم.

6- لم يمنع علم مالك من تقليده مناصب سياسية إن كان في تلك المناصب ما يعود بالنفع على المجتمع.

ثانياً: التوصيات

ومع ما لتلك النتائج من أهمية إذا ما تم إسقاطها على واقع اليوم، توصي الباحثة على ضوئها بالآتي:

1- الدعوة إلى تعميم مفهوم المشاركة السياسية ليكون ثقافة مجتمعية، وتوعية المجتمع به حتى يشارك كل من فيه بفاعلية في عجلة التنمية.

2- ثقافة البعد عن مراكز السلطة زهداً فيها يجب العزوف عنها لما لها من آثار سيئة على المجتمع، وتولية الفُسّاد على أمور العامة، فالسلطة بحاجة للأكفاء أياً كانوا ولو علماء إن كانوا قادرين عليها.

3– يجب على الفئات الدينية تشكيل أحزاب سياسية، ومنظمات مجتمع مدني والمشاركة بفعالية في خدمة المجتمع، وعدم ترك الساحة السياسية، والتحرج من العمل السياسي.

4– يجب على علماء المسلمين مراعاة جانب المصلحة والمفسدة في جميع القضايا العصرية، والخروج برؤية فقهية جديدة في هذا الأمر.

5– القوة والسلطة من أكبر العوامل في اصلاح المجتمع إن امتلكها من هو أهلاً لها فيجب تولية أصحاب المؤهلات والشخصيات المؤثرة ليكون لها وقعاً كبيراً في الإصلاح.

6– يجب على المجتمع المسلم تبني ثقافة المحاسبة، وعدم ترك الأمور تسير كما يراد لها وإلا فإنهم من سيدفعون ثمن ذلك التخاذل.

7– تحتاج المجتمعات العربية وخاصة بعد الثورات الأخيرة إلى ثقافة سياسية وتوعية دينية، ويجب هنا التركيز على التعليم في غرس تلك الثفافة لما له من دور بارز في جميع مجالات الحياة.

المصادر والمراجع

- أخبار أبي حنيفة وأصحابه، الصيمري. ط2 (بيروت: عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع 1976م).
- الاخلاق والسياسة دراسة في فلسفة الحكم، إمام عبدالفتاح إمام. (القاهرة: المجلس الاعلى للثقافة 2002م
- أدب الشافعي ومناقبه، الرازي. (بيروت، مكتبة الخانجي د.ت).
- الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، ابن عبد البر. (بيروت، دار الكتب العلمية د.ت)
- البدايةوالنهاية، ابن كثير (بيروت: دار الفكر 1977م).
- تاريخ الرسل والملوك، الطبري. ط2 (مصر: دار المعارف 1976م).
- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، القاضي عياض. (بيروت: مكتبة المنار 1976م).
- الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، المنذري. ط2 (مصر: مؤسسة الأهرام، 1388هـ).
- تزيين الممالك بمناقب الإمام مالك، جلال الدين السيوطي. ومعه مناقب مالك للزاوي. (مصر: المطبعة الخيرية 1325هـ).
- الجامع في السنن والآداب والمغازي والتاريخ، أبو زيد القيرواني. (بيروت: مؤسسة الرسالة 1403هـ/ 1983م)
- حلية الأولياء، الأصبهاني. (بيروت: دار الكتاب العربي د. ت).
- الديباج المذهب، ابن فرجون. ط1(مصر: الفحامين 1351هـ).
- الذخيرة، شهاب الدين القرافي. تحقيق محمد أبو خبزة، ط1 (بيروت: دار الغرب لإسلامي 1994م).
- الرسالة في فقه الإمام مالك، أبو زيد القيرواني (بيروت: دار الكتب العلمية 1418-1998هـ).

- رفع الإصر عن قضاة مصر، ابن حجر العـــــــسقلاني. (القاهرة: الإدارة العامة للثقافة، 1957م).
- سرح العيون في شرح رسالة ابـن خلـدون، ابن نباتة.(طبعة القاهرة: 3831هـ).
- شرح رسالة أبي زيد القيرواني، الداني. (بيروت: دار الكتب العلمية 1418هـ) .
- صـحيح مسـلم، مسـلم بن الحجاج القشـيري النيسـابوري. (بيروت، دار إحياء الكتب العربية د.ت).
- الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، ابن قيم الجوزية (بيروت: مكتبة دار البيان د.ت).
- العقل السياسي العربي محدداته وتجلياته، محمد عابد الجابري. ط4 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2000م).
- علم الاجتماع السـياسـي، فيليب برو، ترجمة د. محمد عرب صـاصـيلا. ط1 (لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع 1998م).
- الكـامـل في التـاريخ، عز الـدين ابن الأثير (بيروت، دار الكتـاب العربي 1417هـ/ 1997م).
- لسان العرب، ابن منظور. (بيروت: دارصادر 2003م).
- مالك: "حياته، عصره، آراؤه، فقهه"، محمد أبوزهرة. ط2 (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية 1952م).
- المدونـة الكبرى، ومعهـا مقـدمـات ابن رشـــد، مـالـك بن أنس. (بيروت: دار الفكر 1406هـ).
- المشـاركة السـياسـية، نموذج انتخابات 1997، خالد بن جدي. أطروحة للدكتوراه(السنة الجامعية 2003/2002م).
- المقدمة، ابن خلدون. (القاهرة: دار الشعب د.ت).
- مناقب مالك، عيسى الزواوي. (مصر، المطبعة الخيرية 1325هـ).
- amond. F. Hopkims, Political Development charge. New York, The Free Pros,1975 .